

## قرار رقم (٦) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ١٩٥٣/٧/٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين للنظر في كتاب دولة رئيس الوزراء المؤرخ ١٩٥٣/٦/٢٧ رقم ١٨٥/٤٤٦/٢ المتضمن طلب تفسير أحكام المادة العاشرة من قانون تنظيم الجهاز الحكومي وبيان ما اذا كانت هذه المادة تخول لجان التنظيم التي تؤلف بمقتضى هذا القانون حق الاطلاع على اضاير الموظفين دون أن ترد بحقهم أية شكوى أم لا . وبعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء المشار اليه وكتاب معالي وزير الخارجية المؤرخ ١٩٥٣/٦/٢٤ رقم ١٨/٢ وعلى قانون تنظيم الجهاز الحكومي رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٣ والمداولة بالامر تبين :

ان المادة العاشرة من هذا القانون نصت بصراحة تامة على أنه تناط باللجان التي تؤلف بمقتضى هذا القانون السلطات والصلاحيات الآتية :

أ - التحري والبحث وقبول الشكاوى وتحقيقها وجميع الصلاحيات والسلطات الممنوحة لممثلي النيابة العامة في قانون اصول المحاكمات الجزائية . وكذلك نصت المادة ١٦ منه على أن جميع الدوائر والمصالح مكلفة بتقديم كل ما يطلب اليها من اوراق ومعاملات ومستندات واللجنة أو ل אחד اعضائها الاطلاع على اضاير الموظفين وسجلات احوالهم . ومن هذين النصين يتضح جلياً أن الشارع قد أناط باللجان المذكورة سلطتين اساسيتين :

الاولى : سلطة تلقائية وهي التحري والبحث عن احوال الموظفين ودرجة اهليتهم وكفاءتهم للمرة الصالح منهم للعمل وغير الصالح طبقاً لمفهوم المادة الثالثة من هذا القانون وهذه السلطة انما تقوم بها اللجنة من تلقاء نفسها بحثاً عن احوال الموظفين ولو لم ترد أية شكوى بحقهم .

الثانية : سلطة معلقة على الشكاوى التي تقدم الى اللجنة .

وعلى ضوء ما أوضحناه قرر بالاكثورية أن اللجنة المشار اليها تملك السلطة التامة في الاطلاع على اضاير موظفي جميع الدوائر والمصالح والمؤسسات المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون وان هذه الجهات مكلفة قانوناً بتقديمها اليها .

صدر في ١٩٥٣/٧/٩

عضو	عضو	عضو	عضو
وكيل وزارة الخارجية	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مخالف	نجيب الرشدان	عزيز الداوودي	رئيس محكمة التمييز
		ضياء الدين زعير	علي مسمار

إخالف للأسباب التالية :

١ - يقرأ القانون مادة كوحدة تامة ينصه وروحه ولا يقرأ مواد متفرقة والمواد المختصة حين تفسير يؤخذ بهن الإجتياز المواد التي تقدمتها والمواد التي تليها حتى تربط الأمور ببعضها منطقياً .

٢ - ان كلمة التحري والبحث التي قصدتها المشرع في المادة العاشرة تعني التحري والبحث عن شي مملوس أو شكوى معينة فان لم يكن هنالك شكوى خطية أو شفاهية أو معلومات أخرى تكون قد وصلت للجنة من أي جهة كانت وان لم تكن معلومات من هذا القبيل لدى الوزارة المختصة فإني لا أرى شيئاً عند الموظف الذي لم تقدم بحقه مثل هذه الشكاوى ما يوجب أو يحث على تحري عنه .

وكيل وزارة الخارجية  
احسان هاشم

الطبعة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الأحد ٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٢ الموافق ١٦ آب سنة ١٩٥٣ العدد ١١٥٤

الغفر حسن

قانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٣ « قانون الائتلاف لسنة ١٩٥٣ »  
قانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٥٣ « قانون الحرس الوطني المعدل لسنة ١٩٥٣ »  
نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ « نظام تسجيل الأراضي - المعدل - لسنة ١٩٥٣ »  
نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ « نظام رسوم وتكاليف خدمات ميناء العقبة - المعدل - لسنة ١٩٥٣ »  
إعلان طلائع نفاذ قانون موقت  
قرار الأتار رقم (١) لسنة ١٩٥٣  
نظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٣

صفحة  
٢٧١ - ٧٢٠  
٧٢٢ - ٧٢١  
٧٢٣ - ٧٢٢  
٧٢٤  
٧٢٤  
٥٢٨ - ٧٢٥  
٧٢٨

## نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية.

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور،

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب،

تصادق على القانون الآتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم ( ٦٩ ) لسنة ١٩٥٣

## قانون الايتام

- المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الايتام لسنة ١٩٥٣ ) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - يكون للعبارة والكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

تعني كلمة ( المحكمة ) المحكمة الشرعية، وكلمة القاضي ( قاضي الشرع ) .

وتعني عبارة ( محل المتوفي ) يته الذي كان يسكنه عادة قبل وفاته أو مكان عمله أو تجارته أو زراعته.

وتعني عبارة ( التركة المتقولة ) كل ما يورث عن المتوفي عدا المباني والأراضي.

- المادة ٣ - اذا توفي احد المسلمين في المملكة وتوافر احد اسباب تحرير التركة المبينة في المادة التالية، تحرر المحكمة التي كان يسكن عادة في منطقة اختصاصها تركة المتقولة وكذلك تحرر التركة اذا توفي احد المسلمين من الاردنيين خارج المملكة الاردنية الهاشمية وكان له تركة منقولة فيها، واذا وجد شيء من التركة في مكان آخر فالمحكمة ذات الصلاحية ان تتيب المحكمة الأخرى في اتخاذ الاجراءات لضبطها على ان تجمع المعاملة في محكمة على الاقامة.

المادة ٤ - الاسباب الموجبة لتحرير التركة هي :

١ - وجود وارث لم يكمل الثامنة عشرة من عمره أو فاقد الاهلية.

٢ - عدم ظهور وارث للمتوفي.

٣ - غياب احد الورثة مع عدم وجود وكيل عنه.

٤ - طلب احد الورثة البالغين تحرير التركة.

- المادة ٥ - عند المباشرة في ضبط وتحرير التركة للمحكمة ان تبحث عن المباني والأراضي العائدة للمتوفي لتحصيلها وتعرف واراداتها ونواتجها، وتعتبر هذه الواردات والنواتج من المتقولات ولها ان تضبط جميع المستندات والقيود والدفاتر والاوراق ذات العلاقة بالتركة منقولة كانت أم غير منقولة.

المادة ٦ - للقاضي ان يضبط التركة بنفسه أو بواسطة احد موظفي المحكمة في الحالات والكيفية التي توضح في نظام خاص يوضع لهذه الغاية.

المادة ٧ - على مأموري الصحة ورجال الشرطة ومأذوني العقود والمختارين ان يخبروا المحكمة فوراً بما يصل الى علمهم من حوادث وفاة تطبق عليها احكام هذا القانون.

المادة ٨ - بعد المباشرة في ضبط التركة يجب على كل من له حق فيها ان يراجع المحكمة لاثبات ادعائه لديها وفق القوانين والأنظمة المعمول بها. الا ما كان منها ناشئاً عن معاملة تجارية فيجب ان تقام الدعوى بها لدى المحاكم النظامية ذات الاختصاص.

المادة ٩ - يتفق على القاصرين من اموالهم المودعة في الصندوق لتأمين لوازمهم الضرورية ويراعى في ذلك مقدار اموالهم وادائهم ويحظر رأي مجلس الايتام قبل تجديد المقدار ويدخل في ذلك نفقات تعليم وزواجهم اذا رقي

المادة ١٠ - اذا اكمل اليتيم السنة الثامنة عشرة من عمره وثبت رشده لدى المحكمة تسلم اليه امواله من صندوق الايتام نقداً او حوالة على احد المدنيين من صندوق الايتام.

المادة ١١ - ينشأ في مركز كل قضاء ولواء يختاره قاضي القضاة مجلس للايتام مؤلف من قاضي رئيساً ومن مدير الايتام ومحاسب المالية المسلم ان وجد والا فاحد موظفي المالية المسلمين عضوين طبيعيين يضم اليهما عضوان ينتخبهما القاضي، ويوافق على هذا الانتخاب قاضي القضاة.

المادة ١٢ - يشرف مجلس الايتام على اذونات اموال الايتام والاتفاق على القاصرين وعمارة عقاراتهم وحاسبة الاوصياء.

المادة ١٣ - تتولى المحكمة حاسبة الاوصياء وعولهم وفقاً للاحكام الشرعية وترسل عند الايجاب دفاتر الاوصياء الى مجلس الايتام للتدقيق فيها وتقديم تقرير عنها ويجوز للمحكمة وللمجلس الايتام ان يستعين بخير او اكثر في الشؤون الحسابية وغيرها لتدقيق او تمحيص اي حساب او امر له علاقة بهذا الموضوع.

المادة ١٤ - بعد الانتهاء من معاملات التدقيق تصدق المحكمة على صحة هذه الحسابات اذا ظهر لها انها صحيحة ومق اعتمدها المحكمة لا يجوز نقضها الا لسبب شرعي او قانوني.

المادة ١٥ - لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يصدر أنظمة لتنظيم الامور التالية :

١ - بيع التركة وتقسيمها على المستحقين ورثة كانوا أم اصحاب دين لم غيرهم وحفظ ما يخص القاصرين وتسليم البالغين ما يخصهم بهم.

٢ - حفظ اموال التركات في مصرف يبينه مجلس الايتام او في خزانة المالية او في صندوق الايتام.

٣ - الطريقة الواجب اتباعها لتأمين مصلحة الايتام بتنمية اموالهم بالادارة او غير ذلك من الطرق وتحصيلها وتوزيع ارباحها.

٤ - اية أنظمة أخرى لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ١٦ - يلغى نظام الايتام العثماني الصادر بتاريخ ٤ ربيع اول سنة ١٣٢٤ وجميع ذيليه وتديلاته كما تلغى جميع التشريعات الاردنية والفلسطينية التي تتعارض احكامها مع احكام هذا القانون او أي نظام يصدر بمقتضاه.

المادة ١٧ - رئيس الوزراء وقاضي القضاة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٩٥٣/٨/٣

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
فوزي الملقىالقائم باموال قاضي القضاة  
حسين فخري الخالدي

## نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق على القانون الآتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم ( ٧٠ ) لسنة ١٩٥٣

## قانون الحرس الوطني - المعدل

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الحرس الوطني المعدل لسنة ١٩٥٣ ) ويقرأ مع قانون الحرس الوطني رقم (٧) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل مع ما طرأ عليه من اضافة أو تعديل، كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تضاف الى القانون الاصل بعد المادة ( ٤ ) مادة جديدة كما يلي :

( المادة ٤ مكررة : لووزير الدفاع ان يتدب ضابطاً اردنياً مفتشاً للحرس الوطني ) .

كل من ادخل

المادة ٣ - تضاف الى القانون الاصلى بعد المادة (١٥) مادة جديدة كما يلي :

( المادة ١٥ مكررة :

١ - اذا اصيب احد افراد الحرس الوطنى بعمالة دائمة اثناء قيامه الفعلى بواجباته بصرة تمرى الى قيامه بهذه الواجبات دون تقصير أو اهمال منه فيحق لمجلس الوزراء بنسأء على توصية وزير الدفاع ، ان يمنحه تمويضاً لا يقل عن خمسين ديناراً ولا يزيد على ( ٢٥٠ ) ديناراً باعتبار درجة الضعف الى طرأت على مقدرة على اعادة نفسه بسبب تلك العمالة .

٢ - اذا توفى احد افراد الحرس الوطنى وكانت وفاته ناجمة مباشرة عن قيامه الفعلى بواجباته بصورة تمرى الى قيامه بهذه الواجبات دون تقصير أو اهمال منه فيحق لمجلس الوزراء بناء على توصية وزير الدفاع أن يمنح افراد عائلته الذين كان يعملهم تمويضاً قدره ثلاثمائة دينار توزع عليهم بالنسبة التى يقررها وزير الدفاع .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٣/٨/٥

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع

فوزي الملقى

•••••

نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الثالثة للمادة (٢٧) من قانون تسوية الاراضى والمياه ( القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٠ )

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٣/٧/١١

نوافق على النظام الآتى ونأمر باصداره واضافته الى انظمة الدولة :

نظام تسجيل الاراضى ( المعدل ) رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٥٣

صادر بمقتضى الفقرة (٣) من المادة ٢٨ من قانون تسوية الاراضى والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢

المادة :

١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام تسجيل الاراضى المعدل لسنة ١٩٥٣ ) ويقرأ مع نظام تسجيل الاراضى رقم ( ١ ) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلى بالنظام الاصلى كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

٢ - تعدل الفقرة ( ب ) من المادة ( ٢ ) من النظام الاصلى باضافة عبارة ( أو باسم مدير الاوقاف العامة بالانابة لوظيفته ) بعد كلمة ( بالانابة ) مباشرة .

٣ - تبنى المادة ( ٥ ) من النظام الاصلى ويضاف فيها ما يلى :

مادة ( ٥ ) :

أ - يجرى الافراز بعد التسوية على الصورة المنصوص عنها فى قانون تقسيم الاموال غير المنقولة المشتركة رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٣ أو أى قانون آخر يحل محله .

ب - يحق لطالب الافراز القضائى ان يدفع ما يصيبه من رسوم الافراز على ان يقوم بامور التسجيل بحجر حصص باقى الشركاء لقاء ما يصيبهم من الرسوم مع مراعاة الحد الادنى لحصة كل شريك .

ج - عندما يجرى الافراز بالاستناد لاحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الخامسة من قانون تقسيم الاموال غير المنقولة المشتركة رقم ( ٤٨ ) لسنة ١٩٥٣ ، وكانت حصص بعض الشركاء موضوعة تأميناً للدين فيجب عليهم احضار الدائن الى دائرة التسجيل لأخذ اقراره امام الموظف المختص دلالة على صحة التقسيم الجارى . اما اذا تمتنع الدائن عن اعطاء مثل هذا الافراز . فعلى الموظف المختص ان يوعز اليه باقامة الدعوى لدى قاضى الصلح خلال مدة اسبوع واحد من تاريخ تبليغه ، واذا انقضت هذه المدة ولم يتم الدعوى يعتبر انه اسقط حقه فى الاعتراض على التقسيم المذكور .

د - عندما يجرى الافراز بالاستناد الى احكام الفقرة ( ٢ ) من المادة الخامسة من قانون تقسيم الاموال غير المنقولة المشتركة رقم ( ٤٨ ) لسنة ١٩٥٣ وكانت حصص بعض الشركاء موضوعة تأميناً للدين فيجب على الموظف المختص أخذ موافقة الدائن على الافراز وان تمتنع فيجرى الافراز بالصورة التى يقرها هذا الموظف .

هـ - اذا كانت حصص بعض الشركاء محجوزة من قبل أية دائرة رسمية أو مأجورة فلا حاجة لأخذ موافقة تلك الدائرة أو المستأجر على الافراز بل يكفي باعلام الجهة المختصة بالافراز الجارى .

و - اذا اراد صاحب قطعة ارض افراز قسم منها بقصد البيع فلا يستوفى رسم الافراز عن ذلك ، على انه اذا لم يتم البيع خلال مدة يقررها مدير الاراضى والمساحة من تاريخ تبليغه ان المعاملة جاهزة للتسجيل يكون البائع مسؤولاً عن دفع رسوم الكشف والتفقات التى تتكبدها دائرة التسجيل من اجل خلع علامات المساحة الموضوعة على حدود القطع المفترزة وفى حالة امتناعه عن الدفع تحصل تلك الرسوم والتفقات بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٥٢ أو أى قانون آخر يحل محله .

٤ - تضاف المادة التالية الى النظام الاصلى بعد المادة ( ٩ ) مباشرة تحت رقم ( ١٠ ) ويماد ترقيم المادتين الاخيرتين منه بحيث تصبحا ١٢ و ١١ بدل ١١ و ١٠ .

مادة ( ١٠ ) :

تنظم سندات الدين وتصدق وتجرى معاملات تنفيذها فى دوائر تسجيل الاراضى عملاً بقانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين رقم ( ٤٦ ) لسنة ١٩٥٣ ، أو أى قانون آخر يحل محله .

١٩٥٣/٧/١٦

الحسين بن طلال

وزير المعارف وزير المالية نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع

احمد طوقان سليمان سكر سعيد الملقى فوزي الملقى

وزير الخارجية والقائم باعمال قاضى القضاة وزير الزراعة وزير الاقتصاد والانشاء والتعمير وزير التجارة

حسين فخري الخالدي حكمت المصري انور الخطيب انطوان حنايا

وزير الداخلية وزير الصحة والشؤون الاجتماعية وزير العدلية والمواصلات

يحيى التلوي مصطفى خليفة شفيق الرشيداني

## نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٣/٨/٣

تصادق على النظام الآتي ونامر باصداره و اضافته إلى أنظمة الدولة :

## نظام رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٥٣

نظام رسوم وتكاليف خدمات ميناء العقبة « المعدل »

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام رسوم وتكاليف خدمات ميناء العقبة « المعدل » لسنة ١٩٥٣ ) ويقرا مع نظام رسوم وتكاليف خدمات ميناء العقبة رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي ، كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٣ ) من النظام الأصلي باضافة فقرة رابعة في اخرها كما يلي :

( ٤ - تعفى جميع السفن الحربية القادمة إلى ميناء العقبة من الرسوم المستحقة ) .

١٩٥٣/٨/٥

## الحسين بن طلال

وزير المعارف	وزير المالية	نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
احمد طوقان	سليمان سكر	سعيد المفتي	فوزي الملقى
وزير الخارجية والقائم باعمال قاضي القضاة	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد والانشاء والتعمير	وزير التجارة
حسين فخري الخالدي	حكمت المصري	انور الخطيب	انطلس حنايا
وزير الداخلية	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	وزير المالية والمواصلات	
بهجت التلهوني	مصطفى خليفه	شفيق الرشيدات	

## إعلان بطلان نفاذ قانون موقت

بالاستناد إلى المادة (٩٤) من الدستور قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٣/٨/٣ إعلان بطلان نفاذ القانون الموقت المعدل لقانون المطبوعات المطبوع ( القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٠ ) المنشور في العدد (١٠١٧) من الجريدة الرسمية ، وقد أقرن هذا القرار بتطبيق حجرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم .

رئيس الوزراء  
فوزي الملقى

## قرار الآثار رقم ( ١ ) لسنة ١٩٥٣

صادر بمقتضى المادة ( ٢٤ ) من قانون الآثار القديمة رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٥٣

يطلق على هذا القرار اسم قرار الآثار لسنة ١٩٥٣ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## الفصل الاول

الاشراف على منطقة عاديات جرش

المادة ١ - توخيا للنقض المقصود من هذا الفصل تقسم بلدة جرش الآثرية إلى منطقتين :

الاولى - المنطقة الشرقية - وهي القسم الواقع شرقي وادي جرش .

الثانية - المنطقة الغربية - وهي القسم الواقع غربي الوادي المذكور .

المادة ٢ - ١ - تمنح الاعمال التالية في المنطقة الغربية :

أ - اقامة اي بناء عدا الاكواخ الموقفة التي تنشأ عادة لحراسة الممرات .

ب - رمي اي حيوان الا اذا كان موقفا بمرط مثبت في الارض بصورة تجعل من المستحيل عليه اثناء رميه ان

يمس اي بناء اثري أو أي شيء آخر من العاديات .

ج - التنووط ( ازالة الضرورة والتبول ) .

د - ايقاد النار أو حرق الاعشاب اليابسة .

هـ - المشي بصورة مضرة على بناء اثري أو فسيفاء أو عاديات اخرى أو تسلفها .

و - تشويه أو تخريب أي بناء اثري أو فسيفاء أو عاديات اخرى .

ز - غرس الاشجار .

٢ - لا ينقل حجر من المنطقة الغربية بدون تصريح خطي من مدير دائرة الآثار .

المادة ٣ - على كل من يرغب في اقامة اي بناء جديد بداخل المنطقة الشرقية ان يقدم الى مدير الآثار اعلانا خطياً بذلك قبل اعترامه مباشرة العمل بمشرة أيام على الأقل ويعين المدير موظفاً من موظفي دائرة الآثار للكشف على المكان المنوي اقامة البناء عليه وتقديم شهادة تفيد بان اقامة مثل هذا البناء لن تسبب ضرراً للابنية الآثرية أو اية عاديات اخرى .

المادة ٤ - لا تجري اية معاملة في دائرة التسجيل تتعلق بملك واقع في منطقة العاديات بجرش مالم يقدم اعلان خطي بذلك الى مدير الآثار قبل اجراء المعاملة بمشرة أيام .

المادة ٥ - يجوز لأي موظف من دائرة الآثار ان يدخل أي بيت في منطقة عاديات جرش اثناء النهار مستصحبا معه المختار أو أحد شيوخ الحي لمعاينة العاديات الموجودة فيه ويجوز للموظف المذكور ان يأخذ نسخة من اية كتابة محفورة أو نقش موجود على هذه العاديات أو اخذ صورتها الشمسية ، واذا اكتشفت عاديات في ساحة بيتان يحتمل تلفها فيجوز نقلها الى محل أمين على نفقة الحكومة .

المادة ٦ - اذا اعترم هدم اي بيت أو بناء واقع ضمن منطقة عاديات جرش فيجب تقديم اعلان خطي بذلك الى مدير الآثار قبل المباشرة في الهدم بمشرة أيام وهذا يبين موظفاً للوقوف على عملية الهدم ، ويجوز له نقل اية عاديات كانت قد استعملت في البناء وان يضع يده عليها بالنيابة عن الحكومة .

## الفصل الثاني

الشروط التي تمنح بموجبها رخصة التنقيب عن الآثار

المادة ١ - يعمل بالرخصة الممنوحة للتنقيب عن الآثار لغاية ٣١ من شهر آذار من السنة التي تلي السنة التي صدرت فيها الممنوع المدير مدة العمل بالرخصة الممنوحة للتنقيب .

- المادة ٢ - يترتب على كل من يحمل رخصة بالتنقيب عن الآثار ويرغب في مواصلة الحفريات بعد انتهاء مدة العمل بالرخصة الممنوحة اليه ان يقدم طلباً لتجديدها .
- المادة ٣ - يقدم الطلب خطياً الى المدير للحصول على رخصة للتنقيب عن الآثار او لتجديد تلك الرخصة قبل شهر من تاريخ صدور الرخصة او طلب تجديدها .
- المادة ٤ - يجب إبراز رخصة التنقيب عن الآثار عندما يطلبها المتصرف ، او القائم مقام ، او مدير الناحية أو أي فرد من افراد الشرطة او أي موظف من موظفي دائرة الآثار .
- المادة ٥ - تخضع رخصة التنقيب عن الآثار للشروط التالية بالإضافة الى الشروط المدرجة فيها بمقتضى المادة ١٨ من قانون الآثار ، كما تخضع لاية شروط خاصة تكون مذكورة في الرخصة :
- أ - يجوز ان تقسم الآثار التي يعثر عليها خلال الحفر بين الدائرة وحامل الرخصة بعد الانتهاء من موسم العمل او وفقاً للصورة التي يقرها مدير الآثار .
- ب - يترتب على حامل الرخصة ان يغير الدائرة خطياً عن التاريخ الذي يرغب فيه اجراء القسمة خلال مدة لا تقل عن ١٤ يوماً قبل التاريخ الذي ينوي فيه اجراء القسمة ، ويترتب عليه في الوقت ذاته :
- ١ - ان يعد قائمة كاملة بالآثار التي اكتشفت مبينة اوصافها بصورة وفيه يتسنى معها تجديد كل أثر مبيّن الرقم الذي خصصه المكتشف لكل منها ، على ان يكون ذلك الرقم مكتوباً بصورة واضحة على الأثر أو على رقعة تلصق عليه بصورة ثابتة مع مجموعة كلمة من الرسوم والصور الشمسية والمخططات .
- ٢ - ان يقدم بياناً توضح فيه الطريقة التي سلكها المنقب في التقييم مرفقاً بالمخططات والمقاييس وإية معلومات أخرى مع سجل للبقايا المعمارية والظروف التي احاطت باكتشاف كل أثر كمكانه في الحفريات وعلاقته بالمواد الأثرية الأخرى .
- ج - لا تجري أية قسمة ما لم تقدم جميع المعلومات المدرجة اعلاه ، ولا تمنح رخصة لتصدير الآثار ما لم تتم القسمة .
- د - لا تدل دائرة الآثار بالمعلومات او تنشرها دون موافقة المنقب الا بعد مضي ستين من انتهاء حفرياته .
- هـ - يحظر على المنقب ان يضع اية مواد كيميائية على الآثار المكتشفة خلال قيامه بحفرياته أو أن يعرضها لقوة كهربائية بقصد تنظيفها الا إذا استحصل على إذن خطي بذلك من المدير .
- ويشترط في ذلك انه يجوز للمنقب أن يستعمل التدابير الوقائية كاستعمال شمع البرافين لترميم الآثار .

#### الفصل الثالث

##### اصدار رخص لانشاء الابنية في المواقع الأثرية

- المادة ١ - تقدم جميع الطلبات لانشاء الابنية أو نقل الحجارة أو تنظيف الكهوف القديمة أو الآثار على النماذج المطبوعة التي تقدمها دائرة الآثار .
- المادة ٢ - يعمل بالرخص لمدة ستة اشهر فقط من تاريخ صدورها ويجوز تجديدها إذا رأى ذلك المدير بعد ان يقدم له طلب بذلك .
- المادة ٣ - تستوفى الرسوم التالية عن الرخص المذكورة أعلاه :
- أ - دينار أردني واحد عن كل دونم أو اقل من ذلك .
- ب - دينار أردني عن كل نصف دونم أو جزء من الدونم يختلف إلى ذلك .
- ج - خمسة دنانير أردنية لاستعمال كهف قديم أو قبر .
- د - عن كل حجر قديم نقل من مكانه أو استعمال في البناء .
- هـ - دينار أردني عن كل حجر قديم نقل من مكانه أو استعمال في البناء .
- ٢٥ فلساً عن كل حجر من الأنواع الأخرى .

- المادة ٤ - يترتب على مقدم الطلب ان يدفع نفقات اجراء أي معانة خاصة على الموقع المراد انشاء البناء عليه .
- المادة ٥ - يحفظ المدير بحق رفيع أي طلب يرى انه غير مناسب .

#### الفصل الرابع

##### بيع الآثار المرخصة

- المادة ١ - لا يجوز لأي شخص ان يبيع الآثار أو يتجر بها ما لم يكن قد منح رخصة بذلك وفقاً لاحكام المادة (٢) من هذا الفصل وبعد دفع الرسوم القانونية .
- المادة ٢ - تصدر رخص بيع الآثار أو الاتجار بها من وزير الدارف أو من يفوضه بذلك .
- المادة ٣ - يستوفى رسوم قدره عشرة دنانير عن كل رخصة عند اصدارها .
- المادة ٤ - تكون الرخصة الممنوحة لبيع الآثار والاتجار بها شخصية لحاملها وغير قابلة للتحويل .
- المادة ٥ - تعتبر الرخصة لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ اصدارها ويجوز تجديدها من سنة لأخرى .
- المادة ٦ - يجب إبراز هذه الرخص عند الطلب لأي موظف من موظفي دائرة الآثار أو أي فرد من افراد الشرطة .
- المادة ٧ - لا يجوز للأشخاص الذين منحهم رخصة بيع الآثار أو الاتجار بها أن يبيعوا الآثار أو يتجروا بها في أي مكان غير المكان المعين بالرخصة .
- المادة ٨ - ١ - على كل شخص منح رخصة لبيع الآثار أو الاتجار بها ان يحفظ سجلاً بالآثار التي في حوزته أو التي اشتراها للبيع أو التي باعها .
- يجب أن يتضمن السجل التفاصيل التالية :
- أ - وصفاً مختصراً لكل قطعة من العاديات ورقماً متسلسلاً يطابق الرقم المخصص لقطعة الآثار نفسها .
- ب - معلومات عن المكان الذي الذي وجدت فيه قطعة العاديات وكيفية وصولها إلى حوزة البائع .
- ج - تاريخ شرائها أو وصولها إلى حوزته .
- د - المبلغ الذي دفع ثمناً لها أو قيمة أي اعتبار آخر اعطاه البائع لشراء قطعة العاديات .
- ٢ - على المرخص له ان يعرض جميع الآثار قبل عرضها للجمهور بقصد البيع .
- المادة ٩ - يحق لمدير الآثار وجميع موظفي الدائرة معانة جميع الآثار التي في حوزة المرخص له وان يطلبوا اليه في أي وقت إبراز السجل المشار اليه في المادة السابقة ليستوثقوا من أن قيود السجل مطابقة لقطع العاديات نفسها .
- المادة ١٠ - حين اجراء المعاملة المشار اليها في المادة السابقة يترتب على الموظف الذي يقوم بها ان يوقع السجل وان يقيد فيه تاريخ المعانة ويجوز له أن يكتب أية ملاحظات يراها مناسبة في السجل وان يدون فيه ملحوظة عن الطريقة التي سلكها المرخص له في تحقيق احكام هذا الفصل .
- المادة ١١ - ترسل إلى المدير في نهاية كل شهر نسخة عن القيود التي اثبتت في السجل خلال ذلك الشهر .
- المادة ١٢ - اذا خالف أي شخص احكام هذا الفصل يجوز لمدير الآثار إلغاء الرخصة الممنوحة لذلك الشخص دون ان يخل هذا الإلغاء بأية اجراءات قانونية أخرى قد تتخذ بشأنه .

#### الفصل الخامس

##### رسوم زيارة المواقع الأثرية

- المادة ١ - تستوفى الرسوم التالية من الأشخاص الذين يزورون المواقع الأثرية المبينة فيمايلي وذلك باستثناء ماورد بخلاف ذلك :
- ٤٠٠ فلس دينار
- أ - عن زيارة موقع وادي موسى (البطراء)
- ب - عن زيارة موقع جرش أو قصر هشام أو تل السلطان في أريحا أو سبسطيه ٥٠

هذا من الأعمال